Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(1) ; January 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
15.12.2018	31.12.2018	1.1.2019

أهمية الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للبنوك التجارية

دراسة حالة بنك البركة وبنك سوسيتي جنيرال في الجزائر.

The importance of governance in achieving disclosure and transparency in the financial reports of commercial banks

Case study of Al Baraka Bank and Société Générale Bank in Algeria.

الدكتور/ رابح بحشاشي
Dr.Rabah Behchachi
قسم: العلوم التجارية
تخصص: إقتصاد إسلامي

الدكتور. فؤاد بوفطيمة
Dr.Foued Boufetima
قسم: علوم التسيير
تخصص: تسيير المؤسسات

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة باتنة 1 الحاج لخضر – الجزائر

المستخلص

تمثل حوكمة البنوك أهمية في تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية التي تشكل أهمية كبيرة لكل الأطراف ذات المصلحة. لذلك يجب التعرف إلى المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية، وذلك على مستوى العلاقات الداخلية بين مجموع المساهمين والبنك في حد ذاته، والثانية على مستوى العلاقة بين البنوك والأطراف ذات المصلحة والتي تشكل أحد أقطاب اهتمامات البنك.

لذلك جاءت الدراسة لتجيب على الإشكالية التالية: **ما هي أهمية الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للبنوك التجارية**، دراسة حالة بنك البركة وبنك سوسيتي جنيرال في الجزائر.

- **نتائج الدراسة**

بينت الدراسة أهمية مبادئ الحوكمة في تحقق الشفافية والافصاح المالي في القوائم المالية للبنوك التجارية، كما تم الكشف عن أهمية السلوك الأخلاقي، والرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر، والاهتمام بالأطراف المعنية بحوكمة البنوك. وأن تشكيل مجلس إدارة من ذوي المؤهلات العلمية والخبرة المهنية شرط لنجاحها، وأن يستقل مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية.

- **توصيات الدراسة**

أوصت الدراسة على ضرورة تجسيد أسباب تحقق أهداف حوكمة البنوك بما يضمن بلوغ الشفافية والافصاح في القوائم المالية، والإهتمام بنشر التقارير المالية في مواعيدها المحددة، وتشخيص العلاقة بين مجلس إدارة وإدارته التنفيذية، والعمل على بناء علاقة عمل جيدة بين أعضاء الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. وإقرار ميثاق أخلاقيات العمل المصرفي في الجزائر.

- **الكلمات الدالة:** الحوكمة، ميثاق الأخلاق، البعد المحاسبي، الشفافية، الافصاح.

- **Abstract**

Bank governance is important in achieving transparency and disclosure in financial reports that are of great importance to all stakeholders. Therefore, it is necessary to identify the Algerian banking and financial system, firstly at the level of internal relations between the bank and it's shareholders, and secondly at the level of relationship between banks and stakeholders, that is regarded as one of the poles of the bank's interests. this study is based on the following issues: What is the importance of governance in achieving disclosure and transparency in the financial statements of commercial banks, by taking Al Baraka Bank and Société Générale Bank in Algeria as a case study.

- **Results:**

The study showed the importance of the principles of governance in achieving transparency and financial disclosure in the financial statements of commercial banks. The importance of ethic behavior, control and accountability, risk management as well as attention to banking governance parties was also revealed. The study also showed that the establishment of a Board of Directors with academic qualifications and professional skills is considered to be a condition for its success, and the Board of Directors should not be dependent on executive management.

- **Recommendations of the study:**

The study concluded by insisting on the need to realize the reasons of achieving the objectives of bank governance in order to ensure transparency and disclosure in the financial statements and to publish them on time, as well as the diagnosis of the relationship between the bank's board of directors and its executive management and to build a good working relationship between their members. The study also recommended the need to adopt the Code of Banking Ethics in Algeria.

- **Key words:**

Governance, Ethics Charter, Accounting Dimension, Transparency, Disclosure.

مدخل

تعمل حوكمة البنوك على ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية المالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات التي وضعها مجلس إدارة البنك، من أجل الممارسة السليمة لقواعد العمل المصرفي وتقديم المساعدة الكافية لجذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية للبنك، والحد من الفساد بكل صوره سواء كان إدارياً أو ماليا أو محاسبياً، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي.

تدعم الحوكمة عملية الإفصاح والشفافية في العمل المصرفي من حيث صيرورته ونتائجه، وباعتبار مبدأ الإفصاح والشفافية يمثل أحد أركان تحقق حوكمة البنوك فقد أوجب النظام المصرفي وفي كثير من دول العالم تبني هذا المفهوم في جميع معاملاته، خاصة ما تعلق بالإجراءات المحاسبة والتدقيق، وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد. وبناءا عيه جاءت هذه الدراسة لتحدد **مدى مساهمة حوكمة البنوك التجارية في تحقق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للبنوك التجارية**. وحتى تبلغ الدراسة أهدافها فقد تم تدعيمها بدراسة ميدانية في كل من بنك البركة وبنك سوسيتي جنيرال في الجزائر.

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت في:

1- هل يطبق كل من البنك التجاري والبنك الإسلامي مبادئ حوكمة البنوك؟

2- هل يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة تحقق البعد المحاسبي (الإفصاح والشفافية) في التقارير المالية؟

- **فرضيات الدراسة:**

تعتبر الفرضيات بمثابة إجابة أولية عن الظاهرة محل الدراسة، وهي حلول مؤقتة لمشكلة الدراسة، وسيتضح من خلال البحث إمكانية رفضها أو قبولها، ويمكن صياغتها على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى**: لا يطبق البنك (بنك البركة الإسلامي، بنك سوسيتي جنيرال) مبادئ حوكمة البنوك عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرضية الثانية**: لا يوجد تحقق للبعد المحاسبي لحوكمة البنك عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرضية الثالثة**: لا يوجد تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقق بعدها المحاسبي في البنك عند مستوى معنوية 5%.

- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن أن تؤديه حوكمة البنوك في تعزيز مسألة الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية للبنوك العاملة في الجزائرية وتقوية العلاقة بين مجموع المساهمين وإدارة البنك التجاري، وكذلك لدى كل من لهم مصلحة مما يوفر عامل الاستقرار المالي القائم على الثقة في قرارات إدارة البنك و في جميع مستوياتها، والتي يتم بنائها على نتائج ومعطيات مستوحاة من القوائم المالية للبنك.

- **أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- تحليل وتحديد مضمون مفهوم حوكمة البنوك التجارية، والتعرف على أبعادها المحاسبية؛
- تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه حوكمة البنوك التجارية في مجال الإفصاح والشفافية المطلوبة تحققه في محتوى القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، و مالها من أهمية في مجال توسع رأس مال البنك وتشجيع أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات صحيحة، ودقيقة بعيدة عن كل المجازفات التي قد تلحق أزمات مالية واقتصادية للبنوك، وللمستثمرين، والمودعين على حد سواء.

- **منهج الدراسة**

تعد الأبعاد المحاسبية من مسببات تبني مبادئ الحوكمة – الإفصاح والشفافية في التقارير المالية– وحتى تحقق الدراسة أهدافها سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، كما سيتم إستخدام المنهج التحليلي لتحليل جوانب ومضمون المفاهيم الواردة في الدراسة لاستخلاص النتائج. كما سيتم تدعيمها بعمل ميداني مقارن بين بنكين تجاريين احدهما تقليدي والآخر إسلامي في الجزائر، تطبيق برنامج الإحصائي SPSS (إصداررقم20).

المحور الأول:المنطلقات المفاهيمية والنظرية لحوكمة البنوك التجارية.

ظهر مفهوم حوكمة البنوك بعد إصدار أول ميثاق لحوكمة الشركات عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999، حيث تم إصدار وثيقتين تخص حوكمة البنوك عن لجنة بازل الأولى سنة 1999 والثانية

سنة 2006. وبازل ثلاثة 2010. كما تم إصدارالمبادئ الإرشادية التي جاءت في معيار حوكمة الشركات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية* board (IFSB) في ديسمبر 2002 م.

1- مفهوم حوكمة البنوك التجارية:

يختلف مفهوم حوكمة البنوك عن حوكمة الشركات. فالحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، وترى لجنة بازل أن الحوكمة تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا[1]، بغية تحقيق غاياتها وأهدافها، كما تحدد أسلوب التعامل مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمون والمستثمرون؛ المؤسسون)[2]. حيث يوضح هذا الأسلوب كيف يتم[3]:

- وضع أهداف البنك وعمليات البنك اليومية والأساسية؛
- الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين، مع ضمان حماية مصالح المودعين؛
- وضع نشاطات وسلوك البنك جنبا إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم ومتين وآمن للوصول إلى ذلك.

ومع ازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية وأصبحت سلامة النظام المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك[4].

1-1 التعريف الإجرائي لحوكمة البنوك

* **مجلس الخدمات المالية الإسلامية** : هو هيئة دولية تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية ، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتكافل(التأمين الإسلامي).

[1] النشرة الاقتصادية.(2003).**الحوكمة الطريق إلى الإدارة الرشيدة**. بنك الإسكندرية. العدد35. ص53.

[2] جوناثان،تشاركهام.(2003). إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك. البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ص09. تم إسترجاعه في 2015/06/05على الرابط: www.worldbank.org.

[3] Sebastian Molineus(2007)**. international and MENA wide trends and developments in bank and corporate governance**. the Institute of Banking- IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum.Riyadh. 22-23. p :3.

[4] المعهد المصرفي المصري.(د ت ط).**نظام الحوكمة في البنوك مفاهيم مالية**. العدد6. القاهرة. مصر. ص1.

تعتبر حوكمة نظاما يتم بواسطته توجيه البنك والرقابة عليه، بحيث حدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في البنك- مجلس الإدارة والمديرين وأصحاب المصالح- كل حسب مساهمته، و بالتالي يتم وضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون البنك ،كسب ثقة المتعاملين لضمان استمراريته، مع إمكانية مساءلة الإدارة على الأداء وانتهاك الحقوق تجاه كل الأطراف إن وجدت. بهدف إعادة التوازن ومستوى القوة (النفوذ) التي أصبحت تخدم مصالح المديرين دون الأطراف الأخرى في البنك[1].

2-1 أهمية حوكمة البنوك

تكتسب حوكمة البنوك أهميتها من دورها في النشاط الاقتصادي، ولاختلافها عن الشركات بـ[2]:

- وجود معلومات مالية أكثر غموضا وتعتيما وهذا يصعب من عملية تقييم الأداء والمخاطر؛
- تعدد وتنوع أصحاب المصالح بالبنوك (عدة مودعين وحقوق ملكية متعددة)؛
- رافعة مالية ذات معدلات مرتفعة وحقوق للغير قصيرة الأجل وبمبالغ ضخمة؛
- الآثار الأوسع انتشارا في حالة الانهيار والتي تنال من المودعين والدائنين والمساهمين[3].
- تمثل عامل مهم وحيوي في النمو والتنمية،
- خلق بيئة تعزز انضباط السوق فعليا[4]، مع تطوير إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات البنك.

2- الإطار التأسيسي وآليات تطبيق حوكمة البنوك

ترتكز حوكمة البنوك على مجموعة من الأسس والآليات، والتي سيتم التطرق لها على النحو الآتي:

2-1 الإطار التأسيسي لحوكمة البنوك

هناك ركائز تعتبر المتين لإرساء مبادئ الحوكمة في البنوك، وهي على النحو الآتي:

---

[1] Arnaud Cabanes(2004). **Essai sur la gouvernance publique**.Gualino éditeur, Paris. P.21.

[2] Stijn Claessens. **corporate governance of banks: why it is important- how it is special and what it implies, consultative OECD/World Bank meeting on corporate governance**. Hanoi(Vietnam), December 6 -7 (without year), p: 12.

[3] جوناثان، تشاركهام. المرجع السابق. ص14 .

[4] Geof Mortloc(2002). **Corporate governance in the financial sector**. reserve bank of New Zeland bulletin, n°2, volume 65, p :14.

أ – نظام حقوق الملكية:

يعتبر وجود هذا النظام واحداً من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد ديمقراطي قائم على أساس السوق، و وضع معايير لتسجيل المعلومات المطلوبة مع وضع المعلومات في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة وكفاءة كبيرة.

ب– آليات الخروج (الإفلاس ونزع الملكية):

إن وجود قوانين تنظم آليات التصفية والخروج بطريقة منصفة تجعل ومن الضروري أن تكون هناك قوانين ولوائح تلزم البنوك بمعايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بديونها والتزاماتها.

ج– أسواق الأوراق المالية:

أسواق الأوراق المالية الجيدة تؤدي إلى انضباط الداخليين بإرسال إشارات الأسعار بسرعة وتمكين المستثمرين من تصفية استثماراتهم بسرعة ودون أن يتحملوا تكاليف كبيرة.

د– نظام قضائي مستقل وسليم:

يعتبر النظام القضائي المستقل أحد أهم مؤسسات الاقتصاد الديمقراطي المتجه نحو السوق.

هـ– العلاقات الجيدة بين أصحاب المصالح:

إن النزاهة والعدالة وتحمل المسؤولية وقبول المحاسبة والشفافية لا يقتصر على تحسين سمعة البنك لجذب رؤوس الأموال، بل يجعل له ميزة تنافسية.و تجعل أصحاب المصالح جزءا من إستراتيجياتها طويلة الأجل[1].

2–2 آليات حوكمة البنوك

يعتبر توفر هذه الآليات شرط لضمان فاعلية الحوكمة، منها ما هو داخلي خاص بالبنك، وآخر خارجي خاص بالبيئة العامة للبنك.

أ– الآليات الداخلية: وتشمل على ما يلي:

- ✓ **معيار كفاية رأس المال الرقابي**

يقوم هذا المعيار علي ضرورة الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال، وذلك برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي إلى 4,5 % مضافا إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية بـ 2,5% من الأصول

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة(د ت ط). **دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعد** ص–ص 25–39.

والتعهدات المصرفية بمجموع 7% . ورفع معدل ملاءمة لرأس المال إلى 10,5 %، وهذا يعني أن بنك ملزم بتدبير رؤوس أموال إضافية للوفاء بهذه المتطلبات[1].

- ✓ **مجلس الإدارة**

لمجلس إدارة البنك سلطة توجيه شؤونه وفق برامج محددة وإلزام الإدارة العليا بالممارسات السليمة والآمنة، بحسب السياسات والخطط و هيكل تنظيمي والإشراف على تنفيذ وتقييم الأداء والمخاطرة [2].

- ✓ **تركز الملكية**

هياكل الملكية نوعان؛ ملكية مركزة وتكون السيطرة مركزة في عدد قليل من الأفراد تسمى بأنظمة سيطرة الداخليين، أما الملكية المشتتة فهي لدى عدد كبير من المالكين وتسمى بأنظمة سيطرة الخارجيين.

- ✓ **تعويضات المديرين التنفيذيين**

جاءت تعويضات المديرين التنفيذيين كآلية داخلية للحوكمة والتي تهدف لتأمين التوافق بين مصالح المساهمين والمدراء؛ فهذه التعويضات ترتبط ارتباطا وثيقا بالعوائد المحققة في الشركات المالية المصرفية[3].

ب– الآليات الخارجية السوق لرقابة البنوك

تتمحور الآليات الخارجية في ضرورة توفر السوق لرقابة البنوك كالآلية الخارجية لضبط أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين عند فشل آلية الرقابة الداخلية، من أجل إحكام الإشراف والرقابة على إدارة البنك.

المحور الثاني: الأبعاد المحاسبية لحوكمة البنوك

إن البحث في موضوع حوكمة البنوك في جانبها الفكري المحاسبي يكون من خلال استنباط ما لها من أبعاد محاسبية والتي تتحقق من خلال مبادئها، والمتعلقة خاصة بمبدأ الإفصاح المحاسبي وعملية المراجعة ولجان المراجعة المختلفة وانعكاساتها على متخذي القرارات. وعندها يمكن لحوكمة البنوك من بلوغ أبعادها المحاسبية الآتي ذكرها:

– تحقيق الافصاح و الشفافية؛

[1] حاكم محسن، الربيعي. احمد عبد الحسن، راضي(2013).**حوكمة البنوك وأثارها في الاداء و المخاطرة**. دار اليزوري عمان الأردن. ص107.
[2] حاكم محسن، الربيعي. احمد عبد الحسن، راضي(2013). المرجع السابق. ص– ص 113– 120.
[3] نفس المرجع. ص– ص 126 – 131.

- المساءلة والرقابة المحاسبية؛
- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة؛
- تفعيل دور عمليات المراجعة الداخلية والخارجية؛
- الحد من ظاهرة إدارة وتوزيع الأرباح؛

1- تحقق الإفصاح والشفافية

أن تطبيق الحوكمة يلزم البنوك العمل بمعايير محاسبية محددة خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح والشفافية والصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي أصدرت العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، التي تساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ، لذلك قد عمد مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" إلى مسار الخطوات المتوالية لتجسيد حوكمة الشركات المقيدة في البرصة، بتوضيح الكيفية التي تتم بها الشركة عملية الشفافية والإفصاح لقوائمها المالية، والتي تتم على النحو التالي[1]:

1-1 المستوى الأول: **ممارسة حوكمة البنوك المتعارف عليها** من خلال مايلي:

- إعداد قوائم مالية وفقاً لنظام دولي للمحاسبة ويتم مراجعتها من طرف شركة مستقلة معترف بها دوليا؛
- يجب أن يتوفر للبنك نظام من الضوابط الداخلية و المراجعة المحاسبية الداخلية يكون متسقًا دائما مع المراجعين الخارجيين ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة؛

يلتزم البنك بشروط الإفصاح التام بموجب القوانين السارية و النظم و القواعد التي تحكم القيد في البورصة (الإفصاح العادل). وقد تناولت القواعد المنظمة للإفصاح في التقارير المالية كما جاءت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC). المعدل عام 1997، والذي أصبح ساري المفعول على القوائم المالية ابتداء من الأول يوليو 1998. وقد عدل هذا الأخير ليفرض تطبيقه ابتداء من 01 يناير2005[2].

1-2 المستوى الثاني: **الخطوات الإضافية لضمان تحقق حوكمة البنوك** من خلال ما يلي:

[1] آمال، جيل. ترجمة سمير كرم (2003).**حوكمة الشركات وحتمية التطبيق التدريجي**، منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة. غرفة التجارة الأمريكية، ط2. ص:5.

[2] حكيمة، بوسلمة (2009). **عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم (01)**. الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة. الجزائر.

- يقوم البنك بنشر تقارير ربع سنوية تحتوي على تقارير قطاعية بالإضافة إلى النتائج الخاصة بكل سهم؛
- يعد البنك جميع القوائم المالية و التقارير بناء على معايير المراجعة الدولية أو US GAAP ترجعها شركة مراجعة معترف بها دولياً؛
- تمثيل جيد لمساهمي الأقلية يتمثل في آليات التصويت التجميعي وغير ذلك من الآليات؛

1-3 المستوى الثالث: الإسهام الأساسي في تحسين حوكمة البنوك على المستوى الوطني، وذلك من خلال مايلي:

- يلتزم البنك بجميع التوصيات المتعلقة بميثاق أفضل الممارسات الاختياري القائم في الدولة؛
- تحتوي المجالس على لجنة الحوكمة؛

1-4 المستوى الرابع: القيادة

البنوك معترف بها دولياً بوصفها زعيما قوميا له موقع بين رواد العالم في الحوكمة. هذه التوجيهات وغيرها تعتبر دليلاً تسترشد به البنوك المدرج أسهمها في البورصة حتى تتمكن من كسب ثقة كل من لهم مصلحة وخاصة المساهمين وبذلك يحمي مصالحه في إطار تحقيق مصالح الغير.

2- المساءلة والرقابة المحاسبية:

لقد أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992م في الجزء الثاني منه ، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك.

كذلك قد أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسئولية، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، وإلي قدرة أعضاء مجلس الإدارة علي القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسئولية، إلي ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب علي الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك[1].

وعلى أساس ذلك يمكن القول بأن المسألة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ شكلين:

[1] محمد أحمد إبراهيم، خليل(2005).**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية**. مجلة الدراسات والبحوث التجارية.كلية التجارة جامعة بنها. مصر، العدد الأول. 723. 782.

2-1 الشكل الأول: تكون المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلي المستويات الإدارية الأدنى.

2-2 الشكل الثاني: تكون المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية[1].

3- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة

تؤكد تقارير الحوكمة في عدد من دول العالم المتقدمة، بأن الممارسات السلبية لحوكمة الشركات و البنوك هو ناتج في الأساس عن ضعف ممارسة المحاسبة وأنها في حاجة إلي المزيد من الدعم للوصول إلي الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة المطبقة، ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة الدولية وتحيينها بحيث تتسق مع مثيلاتها الدولية.

4- تفعيل دور عمليات المراجعة الداخلية والخارجية:

تساعد المراجعة الداخلية للبنك في تحقيق أهدافه وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها – في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للبنك، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة[2].

لذلك لا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتحقق نتائجها، دون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

5- الحد من ظاهرة إدارة وتوزيع الأرباح:

يعود سبب ظهور هذا مفهوم (إدارة الربح) إلى تغير مفهوم الوحدة المحاسبية، وانفصال الملكية عن الإدارة، أين تلجأ هذه الأخيرة لاتستخدمه باختيار السياسات المحاسبية التي تقدّم حلولاً ومعالجات محاسبية

[1] مسعود، صديقي. خالد، دريس(2010). **دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار**. الملتقى الدولي الأول؛ حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق. جامعة العربي بن مهيدي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. أم البواقي. الجزائر.، ص09-08.

[2] أنضر في ذلك: - محمّد، أحمد. إبراهيم، خليل. المرجع السابق. ص- ص 723- 782. - محمّد مصطفى،سليمان(2008).**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفذيين**. الدار الجامعية. الاسكندرية ص-ص 139-142.

لمشاكل قائمة أو محتملة وإكساب التقارير المالية صورة قد تغاير الحقيقة والواقع، ولأهداف مشروعة أو غير مشروعة، تتعلق في الغالب بمؤشر الربح ونسبة توزيعه [1].

كما يعتبر تنفيذ البنك لتدابير لجنة بازل التي صدرت سنة 2006 النسخة المستحدثة عن بازل الثانية المتعلقة بمعايير الرقابة العالمية، والتي تمكنها من مواجهة المخاطر، سواء كانت مخاطر ائتمان أو مخاطر سوق أو مخاطر تشغيل. بعنوان: "Enhancing corporate governance for banking organization" يتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك. حيث يمكن أن يتم السيطرة على ظاهرة إدارة الأرباح عند الأخذ بهذه التوصيات، وكذلك القوانين المنظمة لأعمال البنوك.

المحور الثالث: دراسة حالة بنك سوسيتي جنيرال وبنك البركة في الجزائر

يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي في السوق المصرفي الجزائري سنة 1991 والذي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وبعد سبع سنوات تلاه دخول بنكSociété Générale Algérie السوق المصرفية الجزائرية، وباعتبارهم من بين المؤسسات المصرفية التي تعتمد مفهوم حوكمة البنوك الذي تفرضه عليها شخصيتها القانونية كشركات مساهمة، و كذلك ما تفرضه القوانين المصرفية الجزائرية والفرنسية والبحرينية على البنكين معا باعتبارهم فروعا لكل من مجموعة دلة البركة بالبحرين ومجموعة سوسيتي جنيرال بفرنسا على الترتيب، في إطار تزايد الاهتمام بهذا الموضوع خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية والأزمة المالية الرأسمالية لسنة 2008.

من خلال هذا المحور ستحاول الدراسة قياس مدى تحقق البعد المحاسبي- الشفافية والإفصاح في القوائم المالية، والناتجة ي الأساس عن تبني بنك البركة، وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر لمفهوم الحوكمة، من خلال إجراء إستبيانية مع كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنكين وبمستوياتها الثلاث، على النحو الآتي:

1- تقديم عام لكل من بنك البركة وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر

إن فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة 1984 من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وشركة دلة البركة القابضة الدولية.

وقد كانت نتيجة هذا الاتصال أن تم تقديم قرض مالي من طرف مجموعة دلة البركة القابضة للحكومة الجزائرية، بلغت قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم التجارة الخارجية، حيث كان هذا القرض بمثابة فرصة

[1] شريف محمّد، البارودي(2002). **تحليل أساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية و أثرها على جودة المعلومات المالية**. مجلة الفكر المحاسبي. جامعة عين شمس. كلية التجارة. العدد الأول. مصر.ص:93

لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجزائر والمجموعة[1] . ويعتبر القانون رقم 90- 10المتعلق بالنقد والقرض بنك البركة الجزائري على أنه شركة مساهمة لها الحق في تنفيذ جميع الأعمال المصرفية[2]، و ذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة ليتيح بذلك فرصة العمل المصرفي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية. ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة دلة البركة المصرفية والتي تتكون من 15 بنكًا، موزعة على 15 بلدا ، حيث يبلغ رأسمالها 1.5 بليون دولار أمريكي في حين بلغ مجموع حقوق المساهمين 1,8 بليون دولار أمريكي، تقدم خدماتها لعملائها عن أكثر من 400 فرعٍ[3].

أما بنك سوسيتي جنيرال الجزائر فهو أحد فرع البنك فرنسي "مجمع سوسيتي جنرال " ينشط في الجزائر في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع لسلطة بنك الجزائر، يعد من بين البنوك التجارية الأولى الأجنبية في الجزائر، حيث تم تأسيسه بعد صدور قانون النقد والقرض الذي سمح لأول مرة منذ تأميم القطاع البنكي سنة 1966 للبنوك الخاصة بممارسة نشاطها في الجزائر . وهو مملوك كليا من طرف مجمع سوسيتي جنرال، حيث كانت بداياته الأولى في الجزائر عام 1999 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري[4].كما أتم البنك خلال عام 2004 أول زيادة في رأسمال البنك من 500إلى 1.597,84 مليون دينار جزائري ثم 2,5 مليار دينار جزائري[5]، أما في عام 2010 فقد كيف البنك استراتيجيته وفقا للمبادئ والتوجيهات التي تقترحها السلطات الجزائرية ومنها تلك التي تنص على أن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمنشآت المالية هو 3,5مليار دينار جزائري وبذلك ارتفع رأسماله إلى عشرة (10) مليار دينار جزائري[6].

وبعد تركيز الجهود حول تطوير شبكة الوكالات للبنك في المراكز الحضارية الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، أصبح يمتد وجودها في عدد من الولايات للحصول على أكبر قدر من عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهكذا فإن البنك يغطي بالفعل 28 ولاية بـ 86 وكالة و10 مراكز أعمال.

---

[1] عبد الله، بن منصور. سليمان، مرابط. **تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية**. منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر. ص 05.

[2] **أنظر في ذلك** : - المادة 128 ، القانون رقم 90 – 10 ، المرجع السابق ، ص 535.

- المادة 183 ، الأمر رقم 03- 11 ، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 27 أوت 2003 ،ص 14.

[3] البركة المصرفية(2014). **التقرير السنوي**. ص: 26. تم إسترجاعه في 2014/04/14. على الرابط: www.albaraka-bank.com

[4] Groupe société général Algérie,.(2014).**Document de référence 2014,** historique de la banque, p:4, www.sociétégénerale-algerie.dz, consulté le :09-04-2016.

[5] Société générale Algérie, **rapport annuel 2014.**www.sociétégénerale-algerie.dz historique de la banque, consulté le: 09/04/2016.

[6] Société générale Algérie, **rapport annuel 2010**.www.societegenerale.dz/pdf/rapport_2010.pdf. consulté le :09-04-2016.

2- أسلوب الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة

في هذا المطلب التطرق للمنهج المتبع، وأسلوب اختيار مجتمع وعينة الدراسة على النحو الآتي:

2-1 أسلوب الدراسة:

بغرض التعرف على أبعاد حوكمة البنوك التجارية والإسلامية المحاسبية، في كل من بنك البركة الجزائر وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر، فقد تم إعداد استبانة الدراسة، ثم توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة.

2-2 مجتمع وعينة الدراسة

في هذا الجزء يتم التعريف بكل من مجتمع وعينة الدراسة على لنحو الآتي:

- **مجتمع الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والمستثمرين والمساهمين والموظفين في المستويات الثلاثة لإدارة للبنك، وهذا في بنك البركة، وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر.

- **عينة الدراسة**

❖ **العينة الأولى: بنك البركة الإسلامي الجزائر**

تمثلت العينة الأولى للدراسة في جميع أفراد المجتمع (الحصر الشامل) حيث بلغ أفراد العينة 65 مفردة تشكل أعضاء مجلس إدارة البنك، وأعضاء الإدارة التنفيذية، لذلك فقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفرادها، بعدها تم استرداد 45 استمارة صالحة للتحليل، أي ما يمثل 69% من مجموع مجتمع الدراسة، وهم يمثلون المستويات الثلاث لإدارة بنك البركة الجزائر.

❖ **العينة الثانية: بنك سوسيتي جينيرال الجزائر**

تمثلت العينة الثانية للدراسة في جميع أفراد المجتمع (الحصر الشامل) حيث بلغ أفراد العينة 35 مفردة تشكل أعضاء مجلس إدارة البنك، وأعضاء الإدارة التنفيذية، لذلك فقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفرادها، بعدها تم استرداد 18 استمارة صالحة للتحليل، أي ما يمثل 51% من مجموع مجتمع الدراسة، وهم يمثلون المستويات الثلاث لإدارة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر.

3-صدق وثبات الاستبانة

لقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من بعض الأساتذة المختصين بمجال البحث و من بعض العاملين في مجال البنوك التجارية و الإسلامية، كما تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ حيث كانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (01)، وذلك كما يلي:

جدول رقم(10) معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient يوضح نتائج اختبار لقياس ثبات الاستبانة

المجموعة	محتوى المجموعة	معامل ألفا كرونباخ
الثانية	تطبيق مبادئ حوكمة البنوك	0.80
الثالثة	تحقق الأبعاد المحاسبية	0,63
جميع مجالات الاستبانة		0,89

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS 20

إن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع مجموعات الاستبانة حيث قد بلغت(0,89)، في حين فاقت قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل مجموعة من مجموعات الاستبانة(0,60) كما كانت قيمة ألفا كرونباخ لإجمال الفقرات الخاصة بأبعاد المحاسبية لحوكمة البنوك التجارية مساويا لـ(0,63) ، هذا ما يعني أن معامل الثبات مرتفع، وأن الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع. وأنها صالحة لجمع البيانات.

4- المعالجة الإحصائية

بعد الانتهاء من جمع البيانات تم مراجعة وترميز الاستبيانات الصالحة للتحليل بناء على مقياس« Likert » المقاس بخمس درجات، ولحساب طول فئات مقياس ليكرات الخماسي تم حساب المدى (طول المدى= المدى/عدد الدرجات وعليه يساوي:5-1 /3=(1,33)، بعدما تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى للفئة، ليصبح طول كل فئة كما هو موضح في الجدول رقم(02) أدناه.

جدول رقم (11) طول الفيئة لمقياس الدراسة وفقا لمقياس ليكرت وقوة الممارسة

الفيئة في مقياس ليكرت	طول الفيئة	قوة الممارسة
أوافق بشدة	]5,00 – 3,68]	قوي
أوافق		
محايد	]3,67 – 2,34]	متوسط
لا أوافق	]2,33 – 1]	ضعيف

لا أوافق بشدة		

المصدر: من إعداد الباحث

4-1 التحليل الإحصائي وتقييم واختبار فرضيات دراسة الحال.

سيتم التحليل الإحصائي للاستمارات الموزعة من أجل الوقوف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة البنوك على تحقق الأبعاد المحاسبية.

أ - التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين

سيتم أولاً التعرف على مدى التزام كل من أعضاء مجلس إدارة البنكين وأعضاء إدارتهما التنفيذية بمستوياتها المختلفة المبحوثة بمبادئ حوكمة البنوك أثناء تأدية مهامهم المختلفة ليتم بعده التعرف على مدى تحقق الأبعاد المحاسبية.

أ-1 التحليل الإحصائي لالتزام البنكين بمبادئ حوكمة البنوك.

بعد احتساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، لإجاباتهم عن تلك الفقرات الموضحة في الجدول رقم(03) أدناه، أمكن التعرف على مستوى تطبيق مبادئ حوكمة البنوك، إذا علم أن متوسط القياس المستخدم في الاستبانة هو(03)* حيث بلغ المتوسط العام لتطبيق مبادئ الحوكمة للعاملين في بنك البركة الإسلامي(3,85) وبنك سوسيتي جنيرال(4,16)، و بانحراف معياري (0,50) و(0,30) على الترتيب وبوزن نسبي* قدره (70%) و(83,2%) على الترتيب كذلك. ولعل مرد هذه النتائج قد يعزى لإدراك العاملين والقائمين على شؤون البنكين على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة البنوك و التي سيكون لها أثر كبير على استقرار البنك و ضمان نمو مقبول في مستوى نشاطاته المختلفة. وللتحليل أكثر سيتم من خلال الجدول رقم(03) عرض كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبيان، والمتعلقة بتطبيق مبادئ حوكمة في كل من بنك البركة الإسلامي الجزائر و بنك سوسيتي جنيرال الجزائر.

جدول رقم (03) يوضح التحليل الإحصائي لالتزام كل من بنك البركة الإسلامي وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر بتطبيق مبادئ حوكمة البنوك وتحقق أبعادها.

		بنك البركة الإسلامي الجزائر		بنك سوسيتي جنيرال الجزائر	
رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

* متوسط المقياس= مجموع الاجابات/ عددها=(1+2+3+4+5)/5=3

* الوزن النسبي= الوسط الحسابي/5

1	يلتزم البنك بإصدار معلومات مالية ومحاسبية دورية تتميز بالدقة و الوضوح.	4,22	0,87	4,61	0,607
2	تتميز التقارير المالية و المحاسبية بعدم التحيز والثبات والملاءمة وقابلية التحقق.	4,15	0,82	4,61	0,607
3	يتم نشر تقارير مالية شاملة لمعلومات يستفيد منها المساهمون وغيرهم.	3,64	1,06	4,77	0,427
4	ينشر البنك معلومات كافية عن التعاملات مع الأطراف ذات المصلحة.	3,20	1,19	4,38	0,501
5	توفر البيئة الخارجية والداخلية للبنك كل القوانين واللوائح التي تحدد الواجبات و الحقوق لكل من له مصلحة من الداخل و الخارج.	4,26	0,57	4,50	0,51
6	تلتزم الإدارة العليا بتحديد الواجبات و الصلاحيات لكل عضو في مجلس الإدارة بشكل قانوني دقيق.	4,20	0,86	4,66	0,85
7	تحرص إدارة البنك على نشر معلومات كافية عن المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لكل أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.	3,31	1,25	4,66	0,594
8	تكفل الإدارة العليا للمساهمين حق الاطلاع على دفاتر البنك، وحق التصويت و المشاركة في القرارات الاستراتيجية للبنك.	3,71	1.17	4,55	0,615
9	تحرص الادارة العليا على إشراك المساهمين في إجراء أية تعديلات على النظام الأساسي للبنك، واتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل.	3,53	1,07	4,27	0,66

10	تحمي الإدارة العليا حقوق أقلية المساهمين، مع توفير وسائل تعويضية فعالة.	4,06	0,88	4,27	0,66
11	تحترم الإدارة العليا حقوق أصحاب المصالح المحددة في اللوائح الرسمية.	3,82	1,05	3,05	0,87
12	تقدم الإدارة العليا للبنك التعويضات المناسبة عن الأضرار التي قد تلحق بأصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم.	3,88	0,98	2,88	1,13
13	يتوفر البنك على قنوات أتصال فعالة بين مجلس الإدارة و أصحاب المصالح.	3,15	0,97	2,55	0,85
14	يوجد بالبنك نظام داخلي يحدد الصلاحيات والحقوق لكافة العاملين.	4,02	0,81	4,11	0,67
15	تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل منتظم، و توثق بمحاضر رسمية.	4,44	0,58	4,38	0,50
16	يخضع مجلس الإدارة للمساءلة من طرف الجمعية العامة للبنك.	4,02	1,01	4,33	0,48
	المتوسط العام للمجموعة الثانية	3,85	0,50	4,16	0,30

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على استمارة الاستبيان وتطبيق برنامج SPSS 20

من خلال الجدول رقم(03)، نلاحظ ما يلي:

- يلتزم البنكان معا بإصدار معلومات مالية و محاسبية دورية تتميز بالدقة و الوضوح. كما أن تقاريرهما المالية والمحاسبية تتميز بعدم التحيز والثبات والملاءمة وقابلية التحقق.

- يلتزم بنك سوسيتي جنيرال بنشر تقاريره السنوية في مواعيدها المحددة قانونا حيث كان المتوسط الحسابي مساويا لـ(4,77)، كما أنّ البنك يلتزم بنشر معلومات كافية عن التعاملات مع الأطراف ذات المصلحة

حيث بلغ المتوسط الحسابي(4,38)، في حين كان بنك البركة الإسلامي أقل التزاما حيث بلغ متوسطه الحسابي لهذه العبارة (3,64) و (3,20) على الترتيب.

- لقد أبدى المستجوبون بالبنكين موافقتهما على أن البيئة الخارجية والداخلية للبنكين توفر كل القوانين واللوائح التي تحدد الواجبات والحقوق لكل من له مصلحة من الداخل و الخارج. حيث كانت المتوسطات الحسابية (4,26) و(4,50)على الترتيب. كما اعتبر المستجوبون أن الإدارة العليا تلتزم بتحديد الواجبات و الصلاحيات لكل عضو في مجلس الإدارة بشكل قانوني دقيق. حيث جاءت المتوسطات الحسابية لكل من البنكين (4,20) و (4,66) على الترتيب. إلا أن المستجوبين من بنك سوسيتي كانوا أكثر إقراراً على التزامات البيئة الخارجية والداخلية بتوفير ما يلزم من قوانين و لوائح تحدد الحقوق والواجبات، كما أبدوا التزام الإدارة العليا للبنك بالحقوق والواجبات عن تلك الخاصة ببنك البركة الإسلامي.

- كذلك كانت إدارة بنك سوسيتي جنيرال أكثر حرصا على نشر معلومات كافية عن المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لكل أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية. بمتوسط حسابي قدره (4,66) على عكس بنك البركة الإسلامي كان أقل اهتماما بهذه العملية. حيث كان المتوسط الحسابي مساويا لـ(3,31).

- تكفل كل من الإدارة العليا لبنك سوسيتي جنيرال، وبنك البركة الإسلامي للمساهمين حق الاطلاع على دفاتر البنك، وحق التصويت لكن بدرجة أعلى من طرف بنك سوسيتي جنيرال بمتوسط حسابي قدره (4,55) في حين كان المتوسط الحسابي لبنك البركة الإسلامي مساويا لـ(3,71).

- تحرص الإدارة العليا لبنك سوسيتي جنيرال على إشراك المساهمين في إجراء أية تعديلات على النظام الأساسي للبنك، واتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل وهذا لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، حيث كان المتوسط الحسابي مساوياً لـ(4,27) وبانحراف معياري قدره (0,66)، في حين كان اداء بنك البركة الإسلامي متوسطًا في هذا المجال حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,53) وبانحراف معياري قدره(1,07).

- لقد أولت اهتماما كبيرا كل من إدارة المصرفين لحقوق أصحاب المصالح المحددة في اللوائح الرسمية حيث بلغ المتوسط الحسابي الخاص ببنك البركة الإسلامي (3,82) بانحراف معياري قدره (1,05) وببنك سوسيتي جنيرال بلغ المتوسط الحسابي(3.05)، و بانحراف معياري قدر بـ (0,87).

- يقدم بنك البركة الإسلامي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي قد تلحق بأصحاب المصالح في حالة ما تم انتهاك حقوقهم، كما أنها تلقى الرضى التام لأصحاب المصالح إذ بلغ المتوسط الحسابي(3,88)، وبانحراف معياري قدره 0,98، في حين ردود المستجوبين من طرف بنك سوسيتي جنيرال تؤكد بأن رضى أصحاب المصالح كان متوسطاً حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,88) و بانحراف معياري قدره(1,13).

- لا يتوفر للبنكين معا قنوات اتصال فعالة بين مجلس الإدارة و أصحاب المصالح. حيث بلغ المتوسط الحسابي لبنك البركة الإسلامي (3,15) بانحراف معياري قدره (0,97) وكانت هي كذلك بالنسبة لبنك سوسيتي جنيرال حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,55) بانحراف معياري قدره(0,85)، هذا عكس ما أكدت عليه مبادئ حوكمة البنوك التي جاءت بها لجنة بازل الثانية، والتي تؤكد على أهمية قنوات الاتصال بين مجلس الإدارة و أصحاب المصالح.

- يوجد بالبنكين نظام داخلي يحدد الصلاحيات والحقوق لكافة العاملين حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,02) ، (4,11)، وانحراف معياري قدره(0,81) ، (0,67) لكل من بنك البركة الإسلامي وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر على الترتيب.

- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل منتظم، و توثق بمحاضر رسمية. وهذا بالنسبة للبنكين حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,44) ، (4,38)، وانحراف المعياري قدره(0,58) ، (0,50) لكل من بنك البركة الإسلامي وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر على الترتيب.

- يخضع مجلس الإدارة للمساءلة من طرف الجمعية العامة للبنك. وهذا بالنسبة للبنكين حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,02) ، (4,33)، وانحراف المعياري قدره(1,01) ، (0,48) لكل من بنك البركة الإسلامي وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر على الترتيب.

- لقد كانت المتوسطات الحسابية قوية بالنسبة لتطبيق مبادئ حوكمة البنوك التجارية والإسلامية في البنكيين معاً حيث بلغ المتوسط الحسابي لبنك البركة الإسلامي(3,85) بانحراف معياري قدره (0,50) وبنك سوسيتي جنيرال كان المتوسط الحسابي مساوياً لـ(4,16) و بانحراف معياري قدر بـ(0,30).

يتضح من خلال النتائج السابقة بأن كل من بنك البركة الإسلامي وبنك سوسيتي جنيرال قد التزم كل منهما بتطبيق مبادئ حوكمة البنوك، ولكن بمستويات مختلفة، وهذا في كل مبدأ من مبادئها، وذلك على النحو التالي:

- **الشفافية والافصاح**: لقد طبق مبدأ الشفافية والافصاح من طرف بنك سوسيتي جنيرال وهذا ما أكده مجموع المستجوبين على الفقرة الأولى والثانية والثالثة، في حين كان تطبيق هذا المبدأ متوسطًا لدى بنك البركة الإسلامي حيث كان التزم البنك متوسطًا بالنسبة لكل من نشر التقارير المالية الشاملة لمعلومات يستفيد منها المساهمون وغيرهم. ونشر معلومات كافية عن التعاملات مع الأطراف ذات المصلحة، كما أن البنك لا يقدم معلومات كافية عن المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

- **وجود إطار فعال لحوكمة البنوك** : لقد اعتبر المستجوبون لدى البنكين بأنّ هناك إطارا قانونيا فعالاً يمكن من تحقيق النتائج المرجوة من تطبيق حوكمة البنوك وهذا ما أكدته الفقرة الخامسة والسادسة.

- **مبدأ حقوق المساهمين والمعاملة العادلة للمساهمين**: كان بنك سوسيتي جنيرال أكثر رعاية للمساهمين من حيث المعاملة العادلة كما أنه يقدم للمساهمين كل الحقوق المتعلقة بالمشاركة في التصويت والاطلاع على كل ما يجري بالبنك خاصة تلك المتعلقة برؤوس أموالهم. في حين لم يوليها بنك البركة ذلك.

- **أصحاب المصالح**: لقد أولت إدارة البنكين الاهتمام المطلوب لحقوق المصالح إلا أن بنك البركة الإسلامي يقوم بتقديم التعويضات الكافية والمرضية لأصحاب المصالح على عكس بنك سوسيتي جنيرال الذي كانت إجابات مجموع المستجوبين متوسطة، هذا ما أكدته الفقرة الثانية عشرة من الجدول السابق.

- **صلاحيات ومهام مجلس إدارة البنك**: لمست الدراسة من إجابات المستجوبين، مدى إدراكهم لأهمية مجلس الإدارة في حوكمة البنوك، وهذا ما تم تسجيله في الفقرة (7، 15، 16)، مع تسجيل وجود حرص متوسط لدى بنك البركة فيما يتعلق بنشر معلومات كافية عن المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

أ-2 التحليل الإحصائي لمدى تحقق البعد المحاسبي لحوكمة البنوك.

سيتم من خلال الجدول رقم(04) استعراض كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبيان، والمتعلقة بمدى تحقق البعد المحاسبي لحوكمة البنكين موضوع الدراسة.

جدول رقم(04) يوضح التحليل الإحصائي لمدى تحقق الأبعاد المحاسبية لحوكمة البنوك في كل من بنك البركة الإسلامي وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر.

رقم	الفقرة	بنك البركة الإسلامي الجزائر		بنك سوسيتي جنيرال الجزائر	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم لجنة المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة بإعداد ومراقبة القوائم المالية.	4,31	0,59	4,33	0,48
2	تساهم المراجعة الخارجية في توفر مجموعة من الضوابط الداخلية والمراجعة المحاسبية الداخلية.	4,35	0,57	4,44	0,51
3	يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية الكاملة في حل كل المشاكل التي تصادفه للقيام بمهامه، وتحديد أتعابه.	4,24	0,90	4,77	0,42
4	يلتزم البنك بقواعد الإعداد التي تتماشي مع معايير المحاسبة الدولية.	4,46	0,78	4,83	0,38
5	تقوم بالمراجعة الخارجية للبنك شركة محاسبة معترف بها دولياً.	2.13	0,94	2,33	0,97
6	تؤثر الرقابة الفعالة على أداء البنك وتدعم المساءلة المحاسبية به.	3,97	0,91	4,05	0,87
	المتوسط العام للمجموعة الثالثة	3,91	0,41	4,14	0,37

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على استمارة الاستبيان وتطبيق برنامج SPSS 20

يلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم(04) المبين أعلاه ما يلي:

- تقوم لجنة المراجعة الداخلية بمجلس إدارة البنكين بإعداد ومراقبة القوائم المالية حيث كانت المتوسطات الحسابية متقاربة و كذلك الانحراف المعياري حيث بلغ المتوسط الحسابي(4,31) و (4,33) و بانحراف معياري قدر بـ(0,59) و(0,48) على الترتيب.
- أكد المستجوبون وفي البنكين على أن المراجعة الخارجية تساهم في توفر مجموعة من الضوابط الداخلية والمراجعة المحاسبية الداخلية. حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,35) و (4,44) بانحراف معياري قدر بـ(0,57) و (0,51) على الترتيب.

- أكد المستجوبون وفي البنكين على أن المراجع الخارجي يتمتع بالاستقلالية الكاملة في حل كل المشاكل التي تصادفه للقيام بمهامه، وتحديد أتعابه. حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,24) و (4,77) بانحراف معياري قدر بـ(0,90) و (0,42) على الترتيب.

- أكد المستجوبون وفي البنكين على أن البنك يلتزم بقواعد الإعداد المحاسبي التي تتماشي مع معايير المحاسبة الدولية. حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,46) و (4,83) بانحراف معياري قدر بـ(0,78) و (0,38) على الترتيب.

- لقد كانت إجابات المستجوبين وفي البنكين تفيد أن البنك لا يقوم بالمراجعة الخارجية للبنك بشركة محاسبة معترف بها دوليا. حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,13) و (2,33) بانحراف معياري قدر بـ(0,94) و (0,97) على الترتيب. وهذا على عكس ما تؤكد عليه مبادئ حوكمة البنوك في مجال الشفافية والإفصاح حيث تحث البنوك على أن تراجع أعمالها المحسابية مكاتب محاسبة أو شركات محاسبة معترف بها دوليا.

- أكد المستجوبون وفي البنكين على أن الرقابة الفعالة والتي تمس مناطق معينة تحديدا في الكتابات المحاسبية الخاصة بنشاط البنك يكون لها أثر كبير على الأداء المحاسبي للبنك وتدعيم المساءلة المحاسبية به. حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,97) و (4,05) بانحراف معياري قدر بـ(0,91) و (0,87) على الترتيب.

- لقد كان المتوسط العام للإجابات المقدمة من طرف المستجوبين عن كل فقرات المجموعة ومن كلا البنكين تؤكد أهمية حوكمة البنوك في تحقق الأبعاد المحاسبية حيث بلغ المتوسط العام (3,91) و(4,41) بانحراف معياري قدره (0,40) و (0,37) على الترتيب.

ومما سبق يتضح أن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط المحاسبية يدل على اتساق إجابات المبحوثين سواء على مستوى بنك البركة الإسلامي أو بنك سوسيتي جنيرال.

أ- اختبار فرضيات الدراسة

بعد أن تم وصف وتشخيص متغيرات الدراسة، واستكمالا لهذه العملية سيتم من خلال هذا العنصر دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة ولغرض التحقق من العلاقات الترابطية بين متغيرات الدراسة قام الباحثين بتحديد مستوى المعنوية أو الدلالة بـ5%، وهو ما يمثل القيمة القصوى لاحتمال حدوث خطأ من النوع الأول

الذي يرمز له بالرمز الإغريقي(α) حيث أن (0< α <1) و بالتالي فإن درجة الثقة أو احتمال الدقة يكون تقدير قيمة الثابت الإحصائي أو معلمة المجتمع الإحصائي ضمن مجال معين عند احتمال معين بدلالة التابع الإحصائي أو إحصاء العينة المراد تقديرها بدلالة تساوي(α -1)

- **اختبار الفرضية الأولى:**

H0: لا يطبق البنك (بنك البركة الإسلامي، بنك سوسيتي جنيرال) مبادئ حوكمة البنوك عند مستوى معنوية 5%.

H1: يطبق البنك (بنك البركة الإسلامي، بنك سوسيتي جنيرال) مبادئ حوكمة البنوك عند مستوى معنوية 5%.

ولاختبار هذه الفرضية نقوم باستخدام الاختبار « t » و الذي كانت نتائجه كالتالي:

جدول رقم(05) نتائج الاختبار « t » مدى تطبيق مبادئ حوكمة البنوك في البنكين

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةt	مستوى المعنوية
بنك البركة	3.85	0,50	11,25	0,00
بنك سوسيتي جنيرال	4,16	0,30	16,01	0,00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على استمارة الاستبيان وتطبيق برنامج SPSS 20

يبين الجدول رقم(05) أعلاه أن قيمة**(t)** المقابلة للمتوسط الحسابي لتطبيق مبادئ الحوكمة في بنك البركة الإسلامي تساوي (11,25) وهي قيمة معنوية إحصائيا حيث إن مستوى المعنوية المقابل لها هو(0,00) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد في الدارسة وهو(0,05). كما أن قيمة **(t)** المقابلة للمتوسط الحسابي لتطبيق مبادئ الحوكمة في بنك سوسيتي جنيرال تساوي(16,01) وهي قيمة معنوية إحصائيا حيث إن مستوى المعنوية المقابل لها هو(0,00) ، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد في الدارسة وهو(0,05). وعليه نرفض الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى، ونقبل بالفرضية البديلة، أي أن بنك البركة الإسلامي وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر يطبقان مبادئ حوكمة البنوك، كما نلاحظ أن هناك اختلافاً في مستوى تطبيق هذه المبادئ بين البنكين، حيث إن بنك سوسيتي جنيرال يطبق هذه المبادئ بشكل أحسن من بنك البركة الإسلامي.

- **اختبار الفرضية الثانية:**

H0: لا يوجد تحقق للبعد المحاسبي لحوكمة البنك عند مستوى معنوية 5%.

H1: يوجد تحقق للبعد المحاسبي لحوكمة البنك عند مستوى معنوية 5%.

ولاختبار هذه الفرضية يتم استخدام الاختبار « t » و الذي كانت نتائجه في الجدول الموالي:

جدول رقم(06) نتائج الاختبار « t » **مدى تحقق البعد المحاسبي في بنكين**

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةt	مستوى المعنوية
بنك البركة	3,91	0,41	14,66	0,000
بنك سوسيتي جنيرال	4,14	0,37	12,96	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على استمارة الاستبيان وتطبيق برنامج SPSS 20

يبين الجدول رقم(06) أعلاه أن قيمة **(t)** المقابلة للمتوسط الحسابي لتحقق البعد المحاسبي في بنك البركة الإسلامي تساوي (14,66) وهي قيمة معنوية إحصائيا حيث إن مستوى المعنوية المقابل لها هو (0,00) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد في الدارسة وهو (0,05). كما أن قيمة **(t)** المقابلة للمتوسط الحسابي لتحقق البعد المحاسبي في بنك سوسيتي جنيرال تساوي (12,96) وهي قيمة معنوية إحصائيا حيث إن مستوى المعنوية المقابل لها هو (0,00) ، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد في الدارسة وهو (0,05). وعليه نرفض الفرضية الرئيسية الثانية الصفرية، ونقبل بالفرضية البديلة، اي أن بنك البركة الإسلامي، وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر يتحقق لديهما البعد المحاسبي، كما نلاحظ أن هناك اختلافاً في مستوى تحقق هذا البعد بين البنكين، حيث إن مستوى تحقق هذا البعد في بنك سوسيتي جنيرال أحسن مما تحقق في بنك البركة الإسلامي.

- **اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:**

بعد أن تم اختبار الفرضيات المتعلقة بمدى تطبيق مبادئ حوكمة البنوك التجارية و الإسلامية وتحقق الأبعاد المحاسبية البنكين، سيتم في هذه المرحلة اختبار تأثير تطبيق مبادئ حوكمة البنوك في تحقق الأبعاد المحاسبية، وذلك على النحو الآتي:

H0: لا يوجد تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقق البعد المحاسبي عند مستوى معنوية 5%.

H1: يوجد تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقق البعد المحاسبي عند مستوى معنوية 5%.

ولاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام نموذج الانحدار البسيط، حيث كانت نتائجه على النحو التالي:

جدول رقم(07) ملخص نموذج الانحدار البسيط لتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك (بنك البركة الإسلامي، بنك سوسيتي جنيرال الجزائر) على تحقق بعدها المحاسبي

	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مربع معامل الارتباط المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
بنك البركة الاسلامي	0,56	0,31	0,30	0,34
بنك سوسيتي جنيرال	0,39	0,15	0,09	0,35

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على استمارة الاستبيان وتطبيق برنامج SPSS 20

يبين الجدول رقم(07) أعلاه أن هناك علاقة موجبة(طردية) ومتوسطة بين تطبيق مبادئ حوكمة البنوك التجارية والإسلامية وتحقق بعدها المحاسبي بالنسبة لبنك البركة الإسلامي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,56) ومربع معامل الارتباط (0,31)، أي أنّه في حالة بنك البركة تطبيق مبادئ الحوكمة يفسر ما نسبته 31% من التبيان في تحقق البعد المحاسبي. وأن ما نسبته 69 % من تحقق البعد المحاسبي في البنك ترجع إلى أسباب أخرى لم تشملها الدراسة.

أما في حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0,39) ومعامل التحديد(0,15) هذا ما يفسر ضعف العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقق البعد المحاسبي في البنك، وأن ما نسبته 85% من تحقق البعد المحاسبي في البنك ترجع إلى أسباب أخرى لم تشملها الدراسة.

جدول رقم(08) تحليل التباين الأحادي(ANOVA) لنموذج الانحدار البسيط لتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقق بعدها المحاسبي

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية"SIG"
بنك البركة	الانحدار	2,34	1	2,43	19,89	0,000
	البواقي	5,26	43	0,122		
	الإجمالي	7,70	44			
سوسيتي جنيرال	الانحدار	0,36	1	0,36	2,86	0,11
	البواقي	2,02	16	0,12		
	الإجمالي	2,38	17			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على استمارة الاستبيان وتطبيق برنامج SPSS 20

يبين الجدول رقم(08) أعلاه أن قيمة « F» معنوية بالنسبة لبنك البركة الإسلامي، حيث بلغ مستوى المعنوية في حالة بنك البركة (0,000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة(0,05)، وبناء عليه

ترفض الفرضية الرئيسية الثالثة الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة. أي يوجد تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة في بنك البركة الإسلامي على تحقق البعد المحاسبي.

في حين قد كانت قيمة « **F** » غير معنوية بالنسبة لبنك سوسيتي جنيرال، حيث بلغ مستوى المعنوية (0,11) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0,05)، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة الصفرية، وترفض الفرضية البديلة، أي لا يوجد تأثير لتطبيق مبادئ حوكمة البنوك في بنك سوسيتي جنيرال على تحقق البعد المحاسبي.

ج- تفسير ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بعد التفرغ من اختبار الفرضيات الرئيسة وباقي الفرضيات الفرعية، ومن خلال كل المعلومات التي أوردتها الدراسة في الجانب النظري سيتم تفسير نتائج الدراسة بداية من النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي، ثم بالنتائج المتعلقة بفرضيات اختبار الأثر بين المتغير المستقل و المتغير التابع.

❖ **النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي:**

يمكن تفسير النتائج المتعلقة بالتحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

1- يعتمد كل من بنك البركة الإسلامي، وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر على الطاقات الشابة المؤهلة علميا لأداء مهام الإدارة التنفيذية. كما يعتمد بنك البركة على من لهم خبرة ومؤهل علمي متخصص في العلوم المالية عامة والمالية الإسلامية للعمل في المستويات العليا للإدارة التنفيذية وحتى للعضوية في مجلس إدارة البنك، في حين يعتمد بنك سوسيتي جنيرال فقط على الخبرة في تشكيل طاقم الإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة.

تمكن حوكمة البنوك على تكوين مجلس إدارة وإدارة عليا تنفيذية تكون مشكلة سواء من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين أو رؤساء الوحدات وحتى رؤساء المصالح، ممن لهم المؤهلات العلمية المناسبة وبدراجات عالية حتى يسهل تقديم أحسن للعمل المصرفي، ونقل الاهتمامات بشكل سلس ومجّد وسريع، وهذا ما سجلته الدراسة، سواء أثناء الاتصال المباشر بمن يعمل لدى بنكين، أو من خلال الإحصاءات المجمعة.

2- من خلال عملية التحليل الإحصائي أبدى مجموع المستجوبين من البنكين أن إدارة بنك البركة الإسلامي وبنك سوسيتي جنيرال ملتزمون بتطبيق مبادئ حوكمة البنوك المقررة من طرف لجنة بازل الثانية أو تلك المدرجة ضمن ميثاق الحوكمة الخاص بكل بنك.

3- اتفق المستجوبون على أن تطبيق مبادئ حوكمة البنوك التجارية والإسلامية يحقق الأبعاد المحاسبية. وهذا ما يثبت الشعور بأهمية تطبيق مبادئ حوكمة البنوك لدى كل من أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة

التنفيذية للبنكين، سواء ما تعلق الأمر بالعمل المحاسبي، وتكوين مجلس إدارة، وكذلك دور الإدارة التنفيذية للبنك في تطبيق المبادئ.

لقد اكد المستجوبون من بنك سوسيتي جنيرال على أن البنك يقدم تقارير مالية تتسم بالشفافية والإفصاح عن كل المعلومة ويرى بأنها مفيدة لكل من له مصلحة.

4- من خلال التحليل الإحصائي لاستمارة الاستبيان أكد المستجوبون على أن تطبيق مبادئ حوكمة البنوك تحقق الأبعاد المحاسبية خاصة من طرف بنك سوسيتي جنيرال، وهي أبعادا محاسبية تتعلق أساسا بنوع وأسلوب إعداد هذه المعلومات ووقت الإفصاح عنها. وأن للمراجعة الداخلية وحسن اختيار مكتب أو شركة المراجعة الخارجية دورا فعالاً في تدقيق وتحسين جودة العمل المحاسبي.

❖ **مناقشة نتائج اختبار الفرضيات**

لقد توصلت الدراسة بعد اختبار الفرضيات لعدد من النتائج منها ما كان متوقعاً، ومنها ما لم يكن متوقعاً. لذلك سيتم مناقشة هذه النتائج على النحو التالي:

1- لقد توصلت الدراسة إلى أن بنك البركة الإسلامي وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر يطبق كل منهما مبادئ حوكمة البنوك، مع تسجيل اختلاف في مستوى تطبيق هذه المبادئ بين البنكين، و الذي كان لصالح بنك سوسيتي جنيرال، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,16) بانحراف معيار قدره (0,30). في حين بلغ المتوسط الحسابي لبنك البركة الإسلامي (3,85) بانحراف معياري قدره(0,50)، وهذا ما يؤكد نتائج التحليل الإحصائي الوصفي، والتي تم الإشارة لها في الفقرات السابقة، وترجع الدراسة هذه النتيجة إلى الخبرة التي يتمتع بها كل من أعضاء مجلس إدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية لبنك سوسيتي جنيرال، كما قد يعزى كذلك هذا الاختلاف لأسباب أخرى لم تشملها الدراسة.

2- لقد اختلفت مستويات تحقق البعد المحاسبي بين البنكين، حيث بلغ المتوسط الحسابي(4,14)، وبانحراف معياري قدر بـ(0,37) في بنك سوسيتي جنيرال' في حين بلغ المتوسط الحسابي لتحقق البعد المحاسبي (3,91) بانحراف معياري قدربـ(0,41) في بنك البركة الإسلامي.

يرجع الباحثين سبب هذا الاختلاف إلى ما يلي:

3 نشر التقارير السنوية في موعدها المحدد من دون أي تأخر؛

4 اهتمام بنك سوسيتي جنيرال بإعداد تقارير تفصيلية تحليلية للوضع المالي العام ولكل جزئياته، و هذا لما يشكله من أهمية بالنسبة لكل من المستثمر القديم والجديد والمحتمل في البنك، بالإضافة لأصحاب المصالح. (حكومات، مؤسسات، أفراد...)

5 تتميز التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنيرال بمعلومات واضحة ومفصلة وواضحة سهلة للقراءة، لا تستدعي أي شروحات، بها ما يكفي من إيضاحات و ملاحق.

6 كانت التقارير السنوية لبنك البركة مختصرة جدا خاصة ما تعلق بالجانب المحاسبي للبنك ولا تتوفر على أية توضيحات إلا تلك المتعلقة بجدول النتائج فقط.

7 تأخر نشر التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي الجزائر في موعدها المحدد من طرف بنك الجزائر، مثلاً التقرير السنوي لعام 2015 لم ينشر بعد في الموقع الخاص للبنك رغم وجود معلومات عن بنك البركة الجزائر تم جمعها من التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية بدولة البحرين لعام 2015.

3- تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقق البعد المحاسبي في البنك (بنك البركة الإسلامي، بنك سوسيتي جنيرال الجزائر)

- **بالنسبة لبنك البركة الإسلامي الجزائر**: تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة في بنك البركة الإسلامي على تحقق البعد المحاسبي. وأن ما نسبته (31%) من تحقق البعد المحاسبي في البنك كان بسبب تطبيق البنك لمبادئ حوكمة البنوك، وأن ما نسبته (69%) كان لعوامل أخرى.

أدى تطبيق بنك البركة الإسلامي الجزائر لمبادئ حوكمة البنوك إلى تحقق البعد المحاسبي، ولكن بنسبة لم تتعد(31%) بمعنى أن هناك أسبابا أخرى لم تشملها الدراسة الإحصائية كان لها أثر كبير في تحقق هذا البعد، قد يرجعها الباحثين لتحلي البنك بمبادئ الاقتصاد الإسلامي، ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل تعاملاته خاصة تجنب الوقوع في ما حرم الله والإقبال فقط على ما أًحل الله القيام به، في إطار صيغ التمويل الإسلامي.

- **بالنسبة لبنك سوسيتي جنيرال الجزائر**: تم قبول الفرضية الصفرية، أي لا يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة البنوك في بنك سوسيتي جنيرال على تحقق البعد المحاسبي. يرجع الباحثين أسباب ذلك إلى ما قد تعرض له

البنك من سوء استخدام لمعلوماته المحاسبية من أطراف خارج البنك، وممن هم يعملون بالبنك في عمليات ألحقت خسائر كبيرة للمجموعة المصرفية، حيث عرفت المجموعة سلسلة من الفضائح، منها ما هو متعلق بالتهرب الضريبي، والاختلاسات المالية الكبيرة، والتي أتهم فيها أحد المتداولين (**tradeur**) للبنك، الذي عرض المجموعة لخسارة مالية قدرت بـ4,9 ميار أورو[1]. وهي قضية مازالت مطروحة أمام المحاكم الفرنسية. هذا الوضع جعل البنك يستفيد من تخفيضات ضريبية قدرت بأكثر من اثنين (02) مليار أورو لسنوات 2009- 2010 في إطار قانون الإعفاء الجبائي للشركات الخاسرة وضحايا الاحتيال[2]، وهذا لاستيعاب الخسارة التي تعرض لها البنك، إلا أن المتهم لم تثبت إدانته، وعندها أصبح على البنك دفع قيمة هذه الضرائب وعلاوات التأخر عن التسديد مع التعويض عن أضرار التي تعرض لها المتهم، ومازالت المجموعة المصرفية تعاني من هذه الأزمة إلى يومنا هذا، وقد تكون من بين الأسباب التي أضعفت إمكانية تحقق البعد المحاسبي.

الخاتمة

أسفرت دراسة موضوع حوكمة البنوك التجارية والإسلامية وأبعادها المحاسبية في كل من بنك البركة الإسلامي الجزائر وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر، عن النتائج والتوصيات التي يمكن إدراجها كالتالي:

- **نتائج الدراسة.**

1- بينت الدراسة أهمية تطبيق كل مبادئ الحوكمة، التي وضعت من طرف كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، ولجنة بازل الثانية بالنسبة للبنوك التجارية، ومبادئ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالنسبة للبنوك الإسلامية.

2- كشفت الدراسة بأن تحقيق أهداف الحوكمة يكون مرهونا بما يوفره القائمون على تطبيقها من آليات واضحة ليتم العمل بها، واحترام تطبيقها سواء في البنوك التجارية أوالإسلامية.

[1] Pascale Robert(2006).**Diard, affaire Kerviel : la Société générale jugée Fautive**, Le monde.fr . page web : http://www.lemonde.fr/societe/article/2016/09/24/affaire-kerviel-la-societe-generale-jugee-fautive_5002795_3224.html , consulté le 26-10-2016. A 10 :15.

[2] LP/Aurélie. Ladet (2026).Le Parisien Economie. **Affaire Kerviel : la ristourne fiscale de la Société générale est-elle menacée** ?, disponible sur le site : http://www.leparisien.fr/economie/affaire-kerviel-la-ristourne-fiscale-de-la-societe-generale-est-elle-menacee-23-09-2016-6145255.php, consulte le 26-10-2016.a 23 :30

3- بينت الدراسة على أن لحوكمة البنوك التجارية والاسلامية أبعادا محاسبية. و أنه بإمكان البنك التجاري والإسلامي أن يحققها. وبعض منها لذاته والبعض الآخر لغيره، من خلال تطبيقه لمبادئ حوكمة البنوك أثناء إدارة أعماله اليومية من طرف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك.

4- وضعت الدراسة مجموعة من المرتكزات الأساسية للحوكمة كان أهمها السلوك الأخلاقي، والرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر المصرفية، والاهتمام بالأطراف المعنية بتطبيق حوكمة البنوك. والتي لا يمكن لأي بنك تجاري أو إسلامي ان يستغني عنها لتحقق أبعاد الحوكمة.

5- بينت الدراسة أنّ شرط نجاح تطبيق مبادئ حوكمة البنوك التجارية والإسلامية يكون بتكوين مجلس إدارة بمن لهم مؤهلات علمية وخبرة مهنية، وبه لجان تختص كل واحدة منها بمهمة معينة (لجنة المراجعة، ولجنة الحوكمة، ولجنة المكافآت، ولجنة الرقابة الشرعية بالنسبة للبنوك الإسلامية) وأن يستقل مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية للبنك.

6- اعتبرت الدراسة بأن إشراك المديرين التنفيذين في تجسيد وتحقيق أبعاد الحوكمة المحاسبية يكون من خلال إشراكهم في هيكل ملكية أصول البنك.

7 بينت نتائج الدراسة بأن بنك البركة الجزائر، وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر يطبقان مبادئ حوكمة البنوك، وأن تطبيقها كان بدرجة أحسن لدى بنك سوسيتي جنيرال الجزائر.

8-أظهرت الدراسة أنه يوجد تحقق الأبعاد المحاسبية في بنك البركة الجزائر، ويوجد تحقق للأبعاد المحاسبية في بنك سوسيتي جنيرال الجزائر، وأن تحقق الأبعاد كان بدرجة أحسن في بنك سوسيتي جنيرال الجزائر.

9- بينت الدراسة بأنه يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقق أبعادها المحاسبية في البنك البركة الجزائر.

10- كشفت الدراسة بأنه يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحكمة على تحقق أبعادها المحاسبية في بنك سوسيتي جنيرال الجزائر.

11- أظهرت الدراسة بأنه يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقق الأبعاد المحاسبية في بنك البركة الجزائر.

12- كشفت الدراسة بأنه لا يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على تحقق الأبعاد المحاسبية في بنك سوسيتي جنيرال الجزائر، كما بينت الدراسة بأن سبب ذلك راجع لمتغير المؤهل العلمي، والتخصص، حيث يوجد

من بين أعضاء الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة (61%) مؤهلهم العلمي بكالوريا، و(44,4%) تخصصهم في العلوم المالية والمصرفية، أما المتخصصون في المحاسبة فأن نسبتهم لا تزيد عن(27,8%) من مجموع العاملين في البنك.

– توصيات الدراسة:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن الباحثين يقدمان التوصيات التالية:

– تكوين لجنة الحوكمة بمجلس الإدارة مثل ما هو منصوص عليه من طرف مجموعة البركة المصرفية، والاهتمام بمحتوى ومضمون التقارير المالية، مع إصدارها في موعدها المحدد.

– على مجلس إدارة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر الاعتماد على الطاقات الجزائرية أكثر في تكوين مجلس إدارة البنك، ونشر نسخ من التقارير السنوية باللغة العربية، وتشخيص مكونات العلاقة بين مجلس إدارة البنك وأعضاء إدارته التنفيذية بالاعتماد على آليات الحوكمة.

– إشراك كل الأطراف الفاعلة والمعنية في إعداد ميثاق واضح المعالم حول حوكمة البنوك التجارية والإسلامية، يكون ملزم التطبيق من طرف كل البنوك العامة والخاصة.

– إقرار ميثاق خاص بأخلاقيات العمل المصرفي يكون مرجعاً لكل البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجزائر.